AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

**الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة**
**للدفاع والسلامة والأمن**
**القاهرة، جمهورية مصر العربية**
**19 ديسمبر 2019**

# الإعلان

**إعلان الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن**
**القاهرة، جمهورية مصر العربية، 19 ديسمبر 2019**

1. اجتمعنا نحن، أعضاء اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن للاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماع الثاني عشر المنعقد في القاهرة، مصر، ونظرنا في استنتاجات رؤساء أركان الدفاع الأفريقيين ورؤساء أجهزة السلامة والأمن.

2. سبق اجتماعنا الاجتماع الخامس عشر لرؤساء أركان الدفاع ورؤساء أجهزة السلامة والأمن الأفريقيين، الذي عقد على التوالي في الفترة من 18 ديسمبر 2019، واجتماع الخبراء الذي عقد في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2019.

3. وبناء على مداولاتنا، نعلن ما يلي:

أ) فيما يتعلق بالمشروع الرئيسي للاتحاد الأفريقي حول "إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020" وتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، تم تمديد الإطار الزمني لتنفيذه بالكامل لإتاحة مزيد من الوقت للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، بدعم من أصحاب المصلحة المعنيين مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك منظومة الأمم المتحدة، لمواصلة تنفيذ الجوانب المختلفة في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. ويجب أن يسترشد هذا التمديد باستعراض ما تم إنجازه بشأن هذه المسألة حتى الآن. وبالاضافة إلى ذلك، في إطار الجهود الجديرة بالثناء الجارية لإسكات البنادق في القارة، هناك حاجة إلى تهيئة ظروف مواتية للتنمية المستدامة، وتعزيز الحوار السياسي الشامل لتسوية النزاعات باستخدام آليات الاتحاد الأفريقي للوساطة وحسن الجوار والحوار والمصالحة والتسوية السلمية للنزاعات المنصوص عليها في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكفل الجهود المبذولة لإسكات البنادق رفض جميع أشكال التدخل العسكري الخارجي والتدخل في شؤون القارة. ولذلك، يتطلع إلى تقرير مجلس السلم والأمن بشأن إسكات البنادق، والذي سيتم فيه تضمين تقييم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي منذ اعتمادها من قبل المؤتمر في يناير 2017 لتقديمها إلى الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد التي ستعقد يومي 9 و10 فبراير 2020. نرحب بالعرض المقدم من جمهورية كينيا لاستضافة اجتماع حول استعراض تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

ب) نشجع الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ شهر العفو الأفريقي في سياق إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020؛ ولهذا الغرض، تُشجَّع الدول الأعضاء على زيادة تكثيف جهودها من أجل ضمان شهر العفو الأفريقي وترويج فرصه على أراضيها الوطنية.

ج) نعتمد مبدئي لمبدأ الاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام، باعتبارها وثيقة عمل استراتيجية، والطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي جمع المدخلات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والدول الأعضاء، بحلول 1 مارس 2020، من أجل إثراء الوثيقة وإعادة تقديم الوثيقة التي تم إثراؤها للنظر فيها في الاجتماع المقبل للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن في عام 2020.


SILENCING THE GUNS IN AFRICA
www.peaceau.org

د) نعتمد المبادئ التوجيهية للتحقق من القدرات المتعهد بها للقوة الأفريقية الجاهزة مع التعديلات المقترحة. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء مواصلة التحقق الذاتي من هذه القدرات المتعهد بها وإبلاغ المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بإجراء التحقق السنوي وتقديم التقارير إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، في حين يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء التحقق كل ثلاث (3) سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج قابلية التشغيل البيني كمعيار في تقييم القدرات المتعهد بها أو التحقق من جاهزيتها.

ه) نعتمد تقرير ورشة العمل الحادية عشرة لتنفيذ التدريب في القوة الأفريقية الجاهزة والتأكيد مجددا أن عناصر تخطيط القوة الأفريقية الجاهزة (للاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية) تجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة لتعزيز التعاون والتنسيق وتكامل الجهود.

و) نعتمد سياسة الاتحاد الأفريقي لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستردة في عمليات دعم السلام مع التعديلات التالية، ونحث الدول الأعضاء على إدراجها في السياسات المحلية.

(1) لا ينبغي أن يكون توسيم الأسلحة اختياريًا بل يجب أن يكون إلزاميا؛

(2) يجب أن يكون تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالأسلحة المستردة بين البعثة وحكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلزاميًا؛

(3) ينبغي تنسيق تنفيذ السياسات مع سياسات حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(4) يجب أن تعكس السياسات البلد المضيف باعتباره صاحب المصلحة الرئيسي، الذي تقع عليه المسؤولية الأولى عن تنفيذ السياسات؛

(5) يجب أن تضمن عمليات دعم السلام الإدارة السليمة للأسلحة والذخائر المستردة لتشمل التخزين والنقل ووضع العلامات عليها وتدويرها والتخلص منها؛

(6) يجب أن تتضمن السياسات نظام عقوبات ضد أي جهات فاعلة تنتهك هذه اللوائح.

ز) نعرب عن قلقنا العميق إزاء زيادة وتيرة الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين يتسببان في خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتدمير واسع النطاق، لا سيما في المناطق الأكثر تضرراً في الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي. ونعرب كذلك عن قلقنا من أن هذه الظواهر تنتشر بسرعة في العديد من الأجزاء الأخرى من أفريقيا، وخاصة في غرب ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي هذا السياق، نوافق على تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة بالكامل بوتيرة سريعة في إطار النهج الشامل الذي يتم تنفيذه في القارة ضد الإرهاب والتطرف العنيف. ونحث أيضًا جميع الدول الأعضاء، وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، على المشاركة بشكل استباقي لضمان بذل الجهود لمكافحة الإرهاب جنباً إلى جنب مع اتخاذ خطوات عملية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة عمالة الشباب؛ والقضاء على الفقر؛ والتخفيف من آثار تغير

المناخ واستئصال أسباب العنف بين المجتمعات، والقيام بكل هذه الأمور في إطار تضامن أفريقي متجدد والتعاون بين الدول على جميع الجبهات.

ح) نوجه مفوضية الاتحاد الأفريقي تنفيذ مرحلة ثانية من دراسة رسم الخرائط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تركز أكثر على تدفقات الأسلحة غير المشروعة المرتبطة بالأنشطة الإرهابية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية.

ط) نعتمد مبدئيا خارطة الطريق بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام: من التفويض إلى الخروج"" وإتاحة فترة شهرين للدول الأعضاء لإرسال إسهاماتها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تقديمها إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد.

ي) نوجه مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراجعة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1977 للقضاء على المرتزقة وتقديمها إلى الاجتماع المقبل للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن لبحثها.

ك) نحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ ولايات عمليات دعم السلام الحالية التي فوضها وأذن بها الاتحاد الأفريقي، ونحث الأمم المتحدة على تقديم موارد إضافية من أجل تنفيذ ولايات عمليات دعم السلام.

ل) نعتمد مشروع اللوائح الخاصة بمعالجة البيانات للنظام الأفريقي للاتصال الشرطي (الأفيسكوم) وتقديمه إلى الاجتماع التالي للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

م) نوجه مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع مشروع خطة مدتها خمس سنوات (2021-2025) خلفا لخطة عمل مابوتو بشأن تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة للفترة 2016-2020؛ ونرحب بالعرض المقدم من جمهورية جنوب أفريقيا لاستضافة اجتماع لهذا الغرض.

ن) نحث الدول الأعضاء على دعم جهود الاتحاد الأفريقي في حشد التمويل لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا، بما في ذلك منح الاموال للصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ لهذا الغرض. ونذكر كذلك بالمسؤولية العامة لمجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن السلم والأمن، وندعوه إلى توفير الدعم والموارد اللازمة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع.

س) نعتمد استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتحسين إدارة الحدود المتكاملة مع التعديلات. ونحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية نيامي، المعتمدة في 27 يونيو 2014. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي تنفيذ استراتيجية إدارة الحدود القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وخاصة المادة 4 (ب) منه التي تنص على احترام الحدود القائمة عند الاستقلال.

4. نعرب عن امتناننا لجمهورية مصر العربية لاستضافتها الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، بما في ذلك الحفاوة التي حظيت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي والمندوبون فضلا عن المرافق الممتازة المقدمة للاجتماع.

5. نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم لقاعدة اللوجستيات القارية للفوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك إعارة موظفين إضافيين

وتجديد فترة ولاية جمهورية الكاميرون وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية جنوب إفريقيا وجمهورية زيمبابوي على التوالي.

6. نشكر جميع المندوبين على مشاركتهم، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تيسيرها الاجتماع.

7. نحث المفوضية على مواصلة تقديم المستجدات والتقارير المنتظمة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ قراراتنا في الاجتماعات القادمة للجنة الفنية المتخصصة للدافاع والسلامة والأمن.

8. نؤكد مجددًا على دور اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن وفقًا لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 227 (XII) وتمشيا مع أحكام المادة 15 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (2000). وفي هذا الصدد، نقدم هذا الإعلان إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لإحالته إلى الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، المقرر عقدها يومي 09 و10 فبراير 2020.